

١٣٢/٣٩ - حقوق الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجية على إن الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ أن التقدم العلمي والتكنولوجي هو أحد العوامل الهامة في تنمية المجتمع البشري ،

وإذ تلاحظ مرة أخرى الأهمية الكبيرة للإعلان الخاص بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٣٨٤ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ،

وإذ ترى أن تنفيذ الإعلان المذكور سيسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين للشعوب وفي تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن إسهامه في التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان ، وإذ يساورها بالغ القلق لأن نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن أن تستخدمن في سباق التسلح بما يضر بالسلم والأمن الدوليين والتقدم الاجتماعي ، وبحقوق الإنسان والحربيات الأساسية ، وبكرامة الإنسان ،

وإذ تدرك أن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد تتطلب ، بوجه خاص ، أن يسهم العلم والتكنولوجيا ، إسهاماً هاماً ، في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تضع في اعتبارها أن تبادل ونقل المعرفة العلمية والتكنولوجية لها وسيلة من الوسائل الهامة للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ،

وإذ تحيط علىًّا مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجية^(١٦٧) ،

١ - تشدد على أهمية تنفيذ جميع الدول للأحكام والمبادئ الواردة في الإعلان الخاص بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية ، من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحربيات الأساسية :

٢ - تطلب إلى جميع الدول بذل كل جهد للاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا لتعزيز التنمية والتقدم السلميين في المجالات الاجتماعي والاقتصادي والثقافي :

٣ - ترجو من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة أن تراعي أحكام الإعلان في برامجها وأنشطتها :

٤ - تدعى الدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة ، التي لم تفعل ذلك

. Add. A/39/422 (١٦٧)

١٣٣/٣٩ - آثار التطورات العلمية والتكنولوجية على حقوق الإنسان إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٥٣/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي رجت فيه من لجنة حقوق الإنسان أن تحدث اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات على الاضطلاع بدراسة بشأن مسألة حماية المعتقلين بدعوى اختلال صحتهم العقلية ، باعتبارها مسألة ذات أولوية ، بغية صياغة مبادئ توجيهية ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١١١/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ الذي حثت فيه لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية على تعجيل نظرها في هذه المسألة كي يتسعى للجنة تقديم آرائها ووصياتها ، بما في ذلك مشروع مجموعة الخطوط الإرشادية والمبادئ والضمانات إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/١٩٨٤ والقرار ١٤٢/١٩٨٤ ، المؤرخين في ٢٤ أيار / مايو ١٩٨٤ ،

وإذ تلاحظ أن لجنة حقوق الإنسان لن تكون في وضع يمكنها من تقديم آرائها ووصياتها إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأن اللجنة الفرعية لم تنته بعد من النظر في مشروع مجموعة الخطوط الإرشادية والمبادئ والضمانات^(١٦٦) ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرزته اللجنة الفرعية بشأن هذه المسألة ،

وإذ تؤكد من جديد اقتناعها بأن احتجاز أشخاص في مؤسسات للأمراض العقلية بسبب آرائهم السياسية أو لأسباب غير طيبة أخرى هو انتهاك لحقوقهم الإنسانية ،

تحثَّ مرة أخرى لجنة حقوق الإنسان ومن خلالها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات على تعجيل نظرها في مشروع مجموعة الخطوط الإرشادية والمبادئ والضمانات كي يتسعى للجنة أن تقدم آراءها ووصياتها ، بما في ذلك مشروع مجموعة الخطوط الإرشادية والمبادئ والضمانات ، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

**المجلسية العامة ١٠١
١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤**

(١٦٦) انظر : E/CN. 4/1985/3-E/CN. 4/ Sub. 2/1984/43 الفصل الثاني .